

تقرير لجنة التحقيق لسلطة أبو مازن في أحداث غزة؛ مغالطات سياسية وأمنية واعتراف بانهايار الأجهزة وارتباطها بالخارج



على المستوى العسكري وإلى جانب محاولات ومساعي توفير الأسلحة والدخائر بالطرق الرسمية أو عن طريق السوق المحلية والتي تتحدث عنها أرقام الحسابات المالية المتوافرة، وحسب الكشوفات البنكية فقد تلقى مستشار الأمن القومي الأخ محمد دحلان منذ بداية شهر كانون ثاني/يناير ٢٠٠٧ ما يزيد عن ٢٥ مليون دولار من الصندوق القومي، صرف منها حوالي ١٩ مليون دولار، كذلك تم طلب سيارات من مصر

بقيمة ٢ مليون دولار إضافية ومن مصادر أخرى سدد منها مليون دولار، ولم تسلم السيارات بعد، بالإضافة إلى وسائل النقل وبعض الاحتياجات اللوجستية التي يستنتج بأنها لم تكن عبر القنوات الصحيحة، ولم توضع بالمواقع الصحيحة والأشخاص المناسبين مما يستوجب المساءلة.

لقد تأخرت عملية البدء بإعادة هيكلة وتأهيل المؤسسة العسكرية وخاصة قوى الأمن الوطني التي كان مقرراً لها أن تجري من خلال مستشار الرئيس لشؤون الأمن القومي محمد دحلان بموجب المرسوم الرئاسي الصادر بتاريخ الثاني من آذار/مارس ٢٠٠٧ الذي فوض السيد محمد دحلان بصلاحيات واضحة قوبلت بامتعاض واحباط ضباط وقيادات حركية ومستشارين آخرين، خاصة المستشار العسكري الفريق المجايدة الذي رأى بتلك الصلاحيات الواسعة تجاوزاً له ولدوره لصالح من فوضه (السيد دحلان) ليعمل نيابة عنه وهو الأخ توفيق أبو خوصة، الذي توصي للجنة بضرورة نقله من الكادر العسكري إلى الكادر المدني.

لقد كانت تلك الصلاحيات الواسعة استشارية وتنفيذية شمولية على كافة الأجهزة الأمنية بما فيها الأمن الوطني مع أنه ليس رجلاً عسكرياً، وتعارض صلاحياته مع قوانين خاصة بالمؤسسة الأمنية، وبما لا يتفق والمهام التقليدية الأساسية لمهمة مستشارية الأمن القومي ذات الطابع المعلوماتي الاستراتيجي بالصيغة الاستشارية التي تساعد صانع القرار. واتجهت مهمة السيد محمد دحلان وسط معارضة

وانتقادات داخلية (كما استمعت للجنة من الشهادات) نحو التركيز على تلبية احتياجات قوى الأمن الوطني خاصة بقطاع غزة. وحسب مصادر ومقدار التمويل الخارجي المتاح والذي يستطيع الحصول عليه، وحسب الآليات الممكنة لامتلاك

إلى جانب مساعي توفير الأسلحة تلقى دحلان ٢٥ مليون دولار وسيارات

العتاد والسلاح، وهذا مؤشر آخر على حجم التفويض الواسع الذي شمل الاتصال بجهات خارجية بصورة مباشرة للحصول على التمويل أو التجهيزات بما في ذلك تأمين إدخالها. إلى جانب ذلك تم استحداث مكتب خاص لإعداد الخطط والهيكلية اللازمة لإعادة صياغة مؤسسة الأمن الوطني. وهو المكتب الذي بلور الرؤيا الخاصة للمؤسسة العسكرية الجديدة المزمع إقامتها، وتم اعتمادها بمرسوم رئاسي فيما بقيت الخطط والهيكلية بانتظار التمويل اللازم الذي شكل باستمرار عصب أزمة المؤسسة الأمنية العسكرية، وهذا مؤشر جديد على أسلوب العمل المتوازي بين الإحتياجات العاجلة والاستراتيجيات الأجلة بما فيه الخلط بين مهام التخطيط والتنفيذ.

غير أن تغييرات هيكلية تم استحداثها على مستوى الأمن الوطني بقطاع غزة كان لها أثر على السياق

نظرة سريعة تكشف حدة الأزمات العميقة والمركبة البنوية والوظيفية التي تعانيها الحركة بتآكل رصيدها النضالي ويقدمها حركة يستشري الفساد في أوساطها

التراتبية العسكري والمعنوي، وبالتالي على الأداء الميداني للأمن الوطني أثناء المواجهة بصور ومستويات مختلفة، إلا أنها بالمجمل تضافرت مع عوامل ومسببات أخرى كان لها أثر سلبي على أداء الأمن الوطني بعدم استيعاب التغييرات الجديدة وعدم الرضى عنها وعن مرجعية هذه التغييرات خاصة أنها مرجعية مدنية مما خلق إشكالية

إزدواجية المرجعيات.

بين مطلع آذار/مارس ٢٠٠٧ ومنتصف نيسان/أبريل الموالي أي بعد شهر ونصف من تكليفه الرسمي، كان السيد دحلان يغادر برحلة علاج، امتدت إلى ما بعد حسم المعركة والاستيلاء على السلطة بالضبط بعد شهر ونصف آخر، فما هو حجم الإنتاج المتوقع في مثل نصف هذه المدة الزمنية من مدة التكليف، والأهم قياساً إلى ضغط العامل الزمني الشديد استباقاً لقرار الحسم

الحمساوي المعروف.

إضافة إلى صعوبة الواقع الذي تعيشه المؤسسة وحجم احتياجاتها الكبير والمعوقات الموضوعية المتعددة من حالة الاعتمادات المالية والتسويق في تأمينها وتأمين دخول المعدات والتجهيزات وسط تدمير القيادات التنظيمية العسكرية من دور محمد دحلان وإشرافه على الموضوع الذي حاول بطروف صعوبة زادها غيابها للعلاج صعوبة، ومع ذلك فإن الغياب حتى ولو كان قسرياً لصاحب المهمة الرسمية كان يتطلب الإغفاء أو استبدال من المسؤولية.

إن نظرة سريعة إلى التاريخ القريب، تكشف حدة الأزمات العميقة والمركبة، البنوية والوظيفية التي تعانيها الحركة بما يتناسب حتى بتآكل رصيدها النضالي، ويقدمها حركة يستشري الفساد في أوساطها القيادية وخصوصاً لدى العناصر التي احتلت مواقع متقدمة بالسلطة (بدءاً من تقرير هيئة الرقابة عام ٩٧ و انتهاءً بإعلان النائب العام بتاريخ ٢٠٠٦/٢/٥) حتى وصمت سلطة فتح بالفساد.

وهو الأمر الذي كان أحد الأسباب الرئيسية لخسارتها للانتخابات البلدية والتشريعية أمام حركة حماس، هذا بالطبع إلى جانب التشرذم وغياب وحدة الموقف الذي تكرر بالواجهة الأخيرة.. بما يدل على أن تجربة فتح بالحكم وقيادة النظام السياسي الفلسطيني دون إنجازات سياسية بعد إقامة السلطة نتيجة انسداد الأفق وسوء الأداء، وانهايار خيار السلام التفاوضي «لم تكن نموذجاً مشجعاً يحفز التفاف الرأي العام..

ولا تخفى حالة التشظي التنظيمية الغريبة التي